سليمان وسلام يُسرّعان في تأليف الحكومة بعد العيد و«14 آذار» تتوعّد «حزب الله»

قبل يومين على وداع السنة الحاليّة واستقبال السنة الجديدة، تسارعت الأحداث السياسية والأمنية، سواءٌ من خلال الإعلان الرئاسي عن مساعدة ماليّة سعودية للجيش بقيمة 3 مليار دولار، أو من خلال ارتفاع سقف الخطاب السياسي لتيّار «المستقبل» واتّهامه «حزب الله» بالوقوف وراء جريمة اغتيال الوزير السابق محمد شطح، وتعهّده بـ«تحرير الوطن من السلاح غير الشرعي»، وبـ«عودة 14 آذار إلى ساحات النضال السلمي والديموقراطي». فيما ردّ الحزب باتّهام هذا الفريق «بالمسارعة إلى الاستثمار السياسي لجريمة الاغتيال والرقص على الدماء والتعلّق بحبال الهواء لتحقيق مكتسبات سياسية». علماً أنّ الأنظار انشدّت إلى الرياض، حيث انعقدت قمّة سعودية. فرنسية يُتوقّع أن تكون لها انعكاساتها على التطوّرات المحلّية والإقليمية.

ألغى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان عصر أمس مؤتمره الصحافي الاستثنائي الذي كان مقرّراً أن يعقده، مستعيضاً عنه بخطاب وجّهه الى اللبنانيين، وقد بدا عاديّاً لو لم يتضمّن إعلاناً عن هبة سعوديّة للجيش اللبناني بقيمة 3 مليارات دولار لتقوية قدراته عبر شراء الأسلحة الذي سيتمّ من الدولة الفرنسية وبسرعة.

وأملَ سليمان في ان تلاقي الحكومة الفرنسية هذه المبادرة وتتعامل معها بنيّة المساهمة ايضاً في دعم الجيش اللبناني، لجهة تسهيل التجهيز والتسليح والتدريب والصيانة، وعقد الاتفاقات بأسعار مدعومة، وأكّد "العمل على توفير جميع الشروط اللازمة لتحقيق الغاية الوطنية العظمى، التي منحت من أجلها هذه المساعدة، مع استمرار السعي الموازي لتأليف حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن واحترام الاستحقاق الرئاسي، بما يضمن الإستقرار واستمرارية المؤسّسات والروح الميثاقية التي يقوم عليها لبنان".

وإذ غادر سليمان وعقيلته الى فرنسا مساء أمس لتمضية عطلة رأس السنة، عُلم أنّه سيسرّع فور عودته البحث في ملف تأليف الحكومة.

وقالت مصادر مطلعة لـ"الجمهورية" إنّ سليمان كان ينوي إعلان "مواقف متقدّمة ذات سقف مرتفع" حيال عدد من الملفّات، ومنها ملف التأليف الحكومي والاستحقاق الرئاسي والملف الأمني، إلّا أنّ المعطيات الأمنية والسياسية التي تلاحقت أخيراً، من خلفيات جريمة اغتيال الشهيد محمد شطح، مروراً بصواريخ الجنوب والبقاع، وبالخطاب السياسي المرتفع النبرة لرئيس كتلة "المستقبل" فؤاد السنيورة، وصولاً الى الإشكال الأمني في جامع الخاشقجي بسبب حضور مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قبّاني تشييعَ الفتى الشهيد محمد الشعار، دفعته الى أن يُعيد النظر في ما كان ينوي إعلانه، وكانت دوائر القصر الجمهوري تسوّق له منذ نحو عشرة ايّام، ويستعيض عنه بكلمة متلفزة مقتضبة.

لكنّ سليمان اضطرّ الى الإعلان عن الهبة السعودية امس لكي تتزامن مع قمّة الرياض بين العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، بحيث جاء الفارق الزمني ساعة بين كلمة سليمان والمؤتمر الصحافي لهولاند الذي تعهّد خلاله بـ"تلبية" طلبات تسليح الجيش اللبناني. وقال: "تربطني علاقات مع الرئيس سليمان (...) وإذا وجّهت إلينا طلبات فإنّنا سنلبّيها".

ولاحظت مصادر مواكبة في تصميم السعودية على تعزيز قدرة الجيش اللبناني عودة متجدّدة لرهانها في المنطقة على العسكر، والذي بدأ مع الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي في مصر، كذلك حرصها على منع سقوط لبنان في "المحور الآخر". ووجدت في الهبة السعودية وربطها بشراء أسلحة فرنسية تحديداً، أولاً، رسالة مزدوجة للولايات المتحدة الأميركية التي لطالما أرسلت خلال السنوات الماضية مساعدات بمبالغ تُعدّ زهيدة قياساً بحجم الهبة السعودية والبالغة 3 مليارات دولار، وثانياً لأنّ باريس لن تعترض على شراء الجيش حاجته ما يلزم من اسلحة، على عكس موقف واشنطن الرافض أساساً أن يتسلّح الجيش بطائرات "إف.16" أميركية أو بأجهزة رادارات متطوّرة مثلاً، تماهياً مع الرفض الاسرائيلي.

وفي معلومات لـ"الجمهورية" انّ الهبة السعودية كانت مدار بحث عندما زار سليمان السعودية أخيراً، وسأله الملك عبد الله عن اسباب عدم بسط الدولة اللبنانية سلطتها الكاملة على أراضيها، فردّ مؤكّداً أن لا قدرات عسكرية كافية لدى الجيش.

كذلك عُلم انّ الاتفاق الفرنسي . السعودي قد تمّ التفاوض عليه منذ نحو شهر، وقد وفّرت له باريس الحماية المطلوبة، وبات صعباً على اطراف داخلية ان تواجهه وإلّا ستظهر في موقف المعارض تسليح الجيش، علماً انّ هذا التسليح من شأنه أن يسرّع في وضع استراتيجية دفاعية وأن يكون بالتالي مقدّمة لحلّ سلاح "حزب الله" الذي تنتفي مقولته بأن لا قدرات عسكرية للجيش.

وعلمت "الجمهورية" أنّ المساعدة العسكرية السعودية للجيش ستتبعها مساعدة عسكرية أخرى، ستقدّمها دولة الإمارات العربية المتحدة. علماً انّ هذه المساعدة السعودية او ايّ مساعدة أو هبة تقدّم للبنان تحتاج الى إجتماع مجلس الوزراء لإتّخاذ قرار بقبولها.

الهبة السعودية وأي مساعدة تحتاج لقرار مجلس الوزراء لقبولها

هولاند والحريري

وكان هولاند قد التقى مساء أمس في مقرّ إقامته في الرياض الرئيس سعد الحريري في حضور وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، واستمرّ اللقاء نحو أربعين دقيقة، تمّ خلاله التداول في الوضع اللبناني خصوصاً، والأوضاع الإقليمية عموماً، ولا سيّما منها ما يتعلق بسوريا.

وأفاد بيان وزّعه المكتب الاعلامي للحريري أنّه "عبّر للرئيس الفرنسي عن شكره لتأييد فرنسا للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان ودعمها المستمرّ لها، وشدّد على أهمّية موقف فرنسا الداعم للدولة اللبنانية ومؤسّساتها الشرعية، لا سيّما منها الجيش اللبناني الذي يشكّل العمود الفقري للاستقرار الداخلي. كما نوّه الرئيس الحريري بالتوجّهات الفرنسية للإسراع في ترجمة الدعم الذي أعلنته المملكة العربية السعودية لتسليح الجيش اللبناني".

وكان الحريري قد نوّه بالمساعدة السعودية، وشدّد على "أنّ جيش لبنان أمانة في وجدان العرب، واستقرار لبنان كان ولا يزال أمانة في قلب المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين".

عسيري

وأكّد السفير السعودي في لبنان علي عوض عسيري انّ المساعدة السعودية للجيش اللبناني هي تأكيد جديد لحرص المملكة على "لبنان الدولة، والمؤسّسات، وفي طليعتها الجيش اللبناني، الذي يراه اللبنانيّون المؤسسة الوطنية الجامعة المنوط بها الدفاع عن لبنان، واستقلاله، وسيادته". وقال إنّ "موقف خادم الحرمين الشريفين، يحمل عدّة دلالات، أهمّها ضرورة الالتفاف حول الدولة، ومؤسّساتها، وحول الجيش، والأجهزة الأمنية كافة، لكي تتمكّن من القيام بدورها في توفير الأمن، والاستقرار للمواطنين كافة". ونبّه إلى "أنّ المرحلة التي تمرّ بها المنطقة، وما يطاول لبنان منها، تتطلّب من الأشقّاء اللبنانيّين، والقوى السياسية كافة، أعلى درجات الحكمة، والتعقّل، والحوار لتجنيب لبنان مزيداً من المخاطر والصعاب".

ترحيب بالمساعدة

وقوبلت الهبة السعودية بترحيب لبنانيّ رسمي. فقال الرئيس نجيب ميقاتي إنّ هذا الدعم "ليس جديداً على السعودية التي وقفت الى جانب لبنان في كلّ المراحل الصعبة، وهو سيمكّن الجيش اللبناني من تعزيز قدراته للقيام بكلّ المهمّات المطلوبة منه".

بدوره، نوّه الرئيس المكلف تمّام سلام بالمساعدة السعودية، متوقّعاً "أن تؤدّي الى تحسين ملموس في قدرات جيشنا اللبناني، وستمكّنه من لعب دوره كاملاً في حماية الأمن الوطني والسلم الأهلي". وشدّد على وجوب أن يستكمل القرار بتعزيز الجيش "بتأليف حكومة جديدة في وقت قريب، وأن يجري دعمه بمواقف وخطوات تتّخذها كلّ القوى الفاعلة التي تريد الخير لهذا الوطن".

موقف «8 آذار»

وقالت مصادر وزارية في 8 آذار لـ"الجمهورية" إنّ "أيّ خطوة لدعم الجيش مرحّب بها، وبالتأكيد هناك إجماع عليها ولا أحد يمكنه رفض أيّ مساعدة لهذه المؤسّسة العسكرية الضامنة لاستقرار لبنان والتي يجب ان تكون من أولويات الدولة للحفاظ عليها. لكنّ هناك أسئلة مشروعة تُطرح حول هذه الهبة لجهة التفاصيل المتعلّقة بها والاتّفاقات التي ستُبرَم على أساسها بين الدولة الفرنسية والجيش اللبناني، ونحن نعلم أنّ الدول الغربية كانت دائماً رهينة "الفيتو" الإسرائيلي الذي كان يمنع لبنان من تسليح جيشه بسلاح ثقيل أو أن يتزوّد طائرات استطلاع أو هليكوبتر وناقلات جند، لأنّ المجال الجوّي العسكري صغير وإسرائيل تخشى على أمنها منه".

وسألت المصادر عن "توقيت تقديم هذه الهبة الآن، بعدما بُحّ صوت لبنان في المحافل الدولية والاقليمية طلباً للمساعدات العسكرية واللوجستية لجيشه". كذلك سألت "هل إنّ هذه الهبة مشروطة، وما هي هذه الشروط؟" وختمت: "كنّا نحتاج الى هبات لتأليف حكومة، أمّا الآن فإننا نحتاج الى حكومة لهذه الهبة الضخمة".

تشييع شطح

إلى ذلك، وفيما ارتفعت حصيلة شهداء تفجير "ستاركو" الى 8 بوفاة الجريح أنور بداوي متأثّراً بجروحه، شيّع لبنان الرسمي والشعبي، في ظلّ إجراءات أمنية مشدّدة ووسط أجواء الحزن والغضب، الشهيد شطح ومرافقه طارق بدر في مأتم سياسي وشعبي مهيب في مسجد محمد الأمين في وسط بيروت، بحضور رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي والرئيس المكلف تمّام سلام، وممثّل سليمان الوزير علاء الدين ترّو وعدد من الشخصيات الرسمية، وقيادات قوى 14 آذار، من بينها رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع ووفد كبير من الحزب التقدمي الاشتراكي ممثّلاً النائب وليد جنبلاط، وأقيمت الصلاة عليهما قبل ان يُواريا الثرى قرب ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وقال مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعّار في كلمته: "سنقف بالمرصاد أمام كلّ أنواع القتل والتدمير، ولن نتبنّى أفكاراً تدميرية ترهيبية"، وأكّد أنّ الحكومة "ستتشكّل بتوافق من أجل تحقيق مصلحة الوطن وأمن المواطن، ومن أجل أن يكون لبنان سيّداً وحرّاً ومستقلاً".

أمّا السنيورة فشدّد على أنّ "ما كان قبل اغتيال محمد شطح لن يكون بعده"، وأنّ قوى 14 اذار "لن تستسلم أو تتراجع أو تخاف من المجرمين والإرهابيين، بل هم عليهم ان يخافوا لأنّهم القتلة". وقال: "إنّ قوى 14 آذار على موعد مقبل في ساحات النضال السلمي، قائلاً: "قرّرنا تحرير الوطن من احتلال السلاح غير الشرعي لنحمي استقلاله."

توتّر في الخاشقجي

إلّا أنّ الهدوء الذي رافق تشييع

الحريري يشكر لهولاند موقف فرنسا الداعم للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان

شطح قابله توتّر واحتجاجات غاضبة في جامع الخاشقجي نتيجة رفض بعض المشيّعين ومناصري "المستقبل" مشاركة المفتي قباني في تشييع الفتى الشهيد محمد الشعّار، حيث ساد هرج ومرج وسُجّل تدافع، وحوصر المفتي قبل إخراجه بحماية قوّة أمنية وبواسطة ناقلة جند.

ورفض ميقاتي بشدّة ما حصل امام الجامع "لأنّ احترام مقام دار الفتوى وحرمة المساجد أمر واجب مهما كانت الاسباب"، وأمل في "أن تشكّل الحادثة التي حصلت، والتي ندينها بشدّة، مناسبة لصاحب السماحة لاتّخاذ القرار الحكيم صوناً لمركز الإفتاء وللطائفة السنّية".

وحمّلت دار الفتوى، في بيان، القوى السياسية عموماً، وميقاتي والسنيورة خصوصاً "المسؤولية المباشرة عن محاولة تشويه صورة المفتي".

في الجنوب

أمنيّاً، عاد الهدوء الحذِر بعد ظهر أمس الى المنطقة الحدودية في الجنوب بعد توتّر صباحي عقبَ إطلاق المدفعية الإسرائيلية 24 قذيفة على أطراف بلدة الخريبة في منطقة العرقوب ردّاً على سقوط أربعة صواريخ أطلِقت من الاراضي اللبنانية في اتّجاه شمال اسرائيل، سقط اثنان منها قرب مستعمرة كريات شمونة بينما سقط الصاروخان الآخران قرب بلدة سردا في قضاء مرجعيون.

ولم تتبنَّ أيّ جهة بعد المسؤولية عن إطلاق هذه الصواريخ، ورجّح الجيش الإسرائيلي أن يكون أطلقها أحد التنظيمات المسلّحة الصغيرة، واستبعد أن يكون لـ"حزب الله" ضلع في ذلك. معتبراً أن لا مصلحة للحزب حاليّاً في تسخين الجبهة الإسرائيلية. اللبنانية.

وكانت اسرائيل سارعت الى تقديم شكوى الى "اليونيفيل" حول الحادث، وحمّلت الحكومة اللبنانية مسؤولية حوادث إطلاق النار المنطلقة من اراضي لبنان، واتّهمتها بـ"رعاية جرائم حزب الله". وأعلن رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو أنّ الجيش الاسرائيلي ردّ على إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان صباح أمس "بسرعة وقوة"، مؤكّداً أنّ إسرائيل "لن تقبل باستمرار إطلاق الصواريخ بين حين وآخر، وسترّد على ذلك كلّما اقتضت الضرورة ذلك". وقال: "إنّ حزب الله وضع آلاف الصواريخ داخل منازل سكنية في لبنان، وهو يرتكب بذلك نوعين من جرائم حرب: أحدهما إطلاق النار على اسرائيل، والآخر استخدام مدنيّين دروعاً بشرية". واتّهم إيران بالوقوف وراء الحزب ومواصلة تقديم الدعم للنظام السوري. ■

هولاند مصافحاً الحريري

هولاند مستعدّ لتجهيز الجيش اللبناني الضعيف

بحث الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، خلال زيارته السعودية أمس، مع الملك عبدالله بن عبد العزيز في النزاعات الشرق أوسطية.

رينو جيرار

ديبلوماسياً، إستهلّ الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عام 2013 بزيارة الامارات العربية وختمها بزيارة رسمية للسعودية.

ولا يختلف اثنان على انّ هناك رسالة واضحة وصريحة من وراء زيارة المملكة العربية السعودية، هي: فرنسا ستتابع استثماراتها السياسية في الخليج فيما تبتعد الولايات المتحدة جزئياً من شرق أوسط مُتعب لكثرة تعقيداته.

فمنذ اتفاق كوينسي، فرضت أميركا نفسها على انها الأخ الاكبر وحليف السلالة السعودية المميّز. ففي شباط عام 1945، عندما عاد الرئيس روزفلت من مؤتمر يالطا، استقبل على متن الطرّاد الاميركي كوينسي، الملك ابن سعود وأبرمَ معه اتفاقاً استراتيجياً ينصّ على حماية السعودية عسكرياً ضد أيّ عدوان خارجي تتعرّض له "المملكة الفتية" كونها تأسست عام 1932، وحصلت الولايات المتحدة بموجب الاتفاق، على إمدادات نفطية تمتد على مدى 60 سنة (اكتشفت عام 1938 آبار نفط ضخمة)، وهذا الاتفاق وقّع على مدى 60 سنة وجدّد للفترة عينها عام 2005، خلال ولاية جورج بوش الابن الثانية.

في آب عام 1990، وعندما اجتاحت العراق الكويت، كان الملك عبدالله الحالي المولود عام 1923، قائداً للحرس الوطني ووليّ العهد والنائب الاوّل لرئيس مجلس الوزراء، وكان وقتذاك مؤيداً للحلّ الديبلوماسي.

وبعد إقامة علاقات جيدة مع ادارة جورج بوش الابن، يبدو انّ الملك عبدالله مستاء حالياً من "أميركة" باراك اوباما، فهو يرى انّ الرئيس الاميركي نَكثَ بوعود عام 2009 في القاهرة وغير راضٍ عن تركه الاسرائيليين يديرون الدفّة في كلّ ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. واكثر من ذلك، انزعجَ الملك السعودي من تساهُل اوباما في مواجهة المحور الشيعي في الشرق الاوسط (ايران – العراق – سوريا – حزب الله اللبناني)، ويعتبر هذا التساهل بمثابة تهديد للسُنّة التي يدافع عنها خادم الحرمين الشريفين.

هناك قضيتان لم تثلجا قلب الملك جَرتا في السنة الماضية. اولاً، تردّد اوباما وتخبّطه إزاء نظام الاسد بعد التفجيرات الكيماوية في شهر آب المنصرم والمفاوضات السرية التي أجرتها اميركا مع ايران في سلطنة عمان. بالنسبة للرياض، انّ ملالي ايران قوّة مسيطرة خطيرة تسعى الى بسط نفوذها السياسي والديني على ضفة الخليج الفارسي الغربية.

لذا، يشيد الملك عبدالله بالحزم الفرنسي تجاه سوريا والملف النووي الايراني في هذه الفترة المتقلقلة بالنسبة للالتزامات الاميركية. ولقد قرّرت المملكة السعودية أن تحذو حذو الامارات العربية المتحدة وتتوخى جانب الحذر من خلال تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع فرنسا.

فرنسا ستبقى على موقفها بالنسبة لإيران وانها «لن تمتلك السلاح النووي أبداً»

ومن خلال استقبال فرانسوا هولاند في مزرعته الخاصة، برهنَ الملك عمق الثقة التي يوليها للعلاقات الفرنسية السعودية. ولقد ركّز الزعيمان على التبادلات الاقليمية، وهما متوافقان تماماً في شأن الملف السوري وانه يجب بَذل المستحيل لعقد مؤتمر جنيف الثاني.

وفي نهاية السهرة، التقى هولاند الشيخ احمد الجربا رئيس ائتلاف المعارضة السورية، والذي تربطه قرابة بعيدة بالملك عبدالله، لإقناعه بضرورة المشاركة في المؤتمر. فالمسؤولون السعوديون والفرنسيون يتمنون تأليف حكومة انتقالية توافقية. وللحؤول دون تأليب دمشق او موسكو، لم يعد أحد يتطرق الى رحيل الاسد. امّا في ما يتعلق بلبنان، تتمنّى السعودية التزاماً اكبر من الجانب الفرنسي لتعزيز قدرات الجيش اللبناني، المؤسسة الاخيرة التي تجسّد أدنى درجات الوحدة الوطنية في بلاد الارز.

ولكن الرئيس الفرنسي، احتراماً للسيادة، رفض الغوص في التفاصيل خلال مؤتمره الصحافي، بيد انه يتردد في الاروقة أنّ الرياض مستعدة لتعزيز قدرات الجيش اللبناني بعتاد بقيمة 3 مليار دولار أميركي، على انّ يتمّ شراؤها من باريس.

ولقد طمأنَ الرئيس الفرنسي العاهل السعودي بأنّ فرنسا ستبقى على موقفها بالنسبة لايران، واكّد له انها "لن تمتلك السلاح النووي ابداً".

امّا العقود الكبيرة (أنظمة Thalès للدفاع الجوي والفرقاطات) فلم يؤتَ على ذكرها لعدم إحراج السعوديين، علماً انّ العمل التحضيري قد تمّ بالفعل. ■

اتفاق شراكة حصرية بين الجمهورية و Le Figaro

هولاند يحترم السيادة اللبنانية

ما كتبه شطح لروحاني

فخامة الرئيس،

نتّخذ هذه الخطوة الإستثنائية بمخاطبتكم ومخاطبة سواكم من القادة الإقليميين والعالميين، لأن بلادنا تمرّ في مرحلة شديدة الخطورة. فأمن لبنان الداخلي والخارجي يتعرّض لتهديد خطير، لا بل إن وحدة دولتنا تواجه خطراً حقيقياً. من واجبنا أن نفعل كل ما باستطاعتنا لحماية وطننا من هذه التهديدات. واليوم، أكثر من أي وقت آخر، ستؤدّي الخيارات التي تتّخذها جمهورية إيران الإسلامية دوراً مهماً في تحديد نجاحنا أو فشلنا. لهذا نكتب إليكم بصفتكم رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

لكنها أزمنة إستثنائية لإيران أيضاً. بعد سنواتٍ طويلة من المواجهة بين إيران وجزء كبير من المجتمع الدولي، أرسل انتخابكم رئيساً الصيف الماضي مؤشراً لكثيرين في المنطقة والعالم بأن الشعب الإيراني يريد أن يضع بلاده على مسار جديد؛ مسار الإصلاح والانفتاح والعلاقات السلمية مع باقي العالم. لقد أحيا الاتفاق الموقت الذي جرى توقيعه أخيراً بين إيران ومجموعة 5 زائداً واحداً، والتصريحات الصادرة عنكم منذ انتخابكم، الآمال بأن إيران ربما تتخذ فعلاً الخطوات الملموسة الأولى لسلوك ذلك المسار الإيجابي.

لكن بالنسبة إلينا، ليس المحك الحقيقي إذا كانت إيران ستتوصّل إلى اتفاق نهائي مع القوى الغربية حول برنامجها النووي، ولا إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ستُطبّق بنجاح. بالنسبة للبنان، المحك الحقيقي هو إذا كانت إيران مستعدّة فعلاً لاعتماد مسار جديد في سياساتها حيال باقي المنطقة، ولا سيما حيال لبنان.

فخامة الرئيس،

إنها حقيقة لا جدال فيها أن الحرس الثوري الإيراني يستمر في إقامة علاقة عسكرية إستراتيجية مع "حزب الله"، التنظيم العسكري الذي لعب الحرس الثوري الإيراني دوراً أساسياً في إنشائه قبل 30 عاماً. في ذلك الوقت، كان لبنان في خضم حرب أهلية طاحنة، وكان جنوب لبنان تحت الاحتلال الإسرائيلي. اليوم، وبعد 23 عاماً على انتهاء الحرب الأهلية وحلّ كل الميليشيات اللبنانية، وبعد 13 عاماً على تحرير الجنوب من الإحتلال الإسرائيلي، لا يزال "حزب الله" يحتفظ بقوة عسكرية مستقلّة خارج سلطة الدولة، ويحصل هذا بدعم ورعاية مباشرَين من بلادكم.

لا شك في أنكم توافقون على أن وجود ميليشيا مسلّحة بالتوازي مع القوات المسلحة الشرعية وعملها خارج سيطرة الدولة وسلطتها السياسية لا يتعارضان فقط مع الدستور اللبناني، إنما أيضاً مع تعريف أيّ دولة سيادية.

شكّل إصرار "حزب الله" على الإبقاء على تنظيم عسكري مستقل، عائقاً في وجه الجهود الوطنية لتعزيز مؤسسات الدولة ووضع حد لانتشار السلاح في مختلف أنحاء البلاد. كما أن هذا الواقع أدّى إلى إضعاف الوحدة الوطنية في لبنان وجعل البلاد عرضةً لتداعيات اتّساع خطوط التصدّع المذهبية في المنطقة، كما ساهم في صعود التطرّف الديني والنزعة القتالية بإسم الدين.

هذا فضلاً عن أن استخدام تفوّق "حزب الله" في مجال التسلّح لجعل ميزان القوى السياسية الداخلية يميل لصالحه، جعل من شبه المستحيل إنجاز المهمة المتمثّلة في إدارة المنظومة السياسية اللبنانية، وتسبّب بشلل تدريجي على مستوى المنظومة ككل. وقد جاءت الحماية التي يؤمّنها "حزب الله" لخمسة من عناصره الذين وجّهت إليهم المحكمة الدولية الخاصة بلبنان الاتهام في قرارها الظنّي الصادر في قضية اغتيال رفيق الحريري، لتزيد من الشكوك وعدم الثقة.

فخامة الرئيس،

خلال العام الماضي، تسبّبت مشاركة "حزب الله" المباشرة في النزاع في سوريا بتفاقم الأوضاع في لبنان. ومن المعلوم أن الرأي العام اللبناني منقسم بشأن الحرب في سوريا. نحن أعضاء التحالف السياسي لفريق 14 آذار، ندعم الشعب السوري على المستويين السياسي والمعنوي. ونعتبر أن نظام الأسد فقدَ شرعيته الأخلاقية وقدرته على إرساء السلام والوحدة في سوريا. لكن مسؤوليتنا الأساسية هي حماية لبنان من الحريق المشتعل في الجوار. في الواقع، لقد طال النزاع في سوريا عدداً من القرى الحدودية وتسبّب بأعمال عنف وأعمال إرهابية. واستُهدِفت السفارة الإيرانية في بيروت في تفجير إرهابي مدان، كما تعرّضت مساجد وأحياء مدنية للإستهداف.

لا يمكن أن ننجح في حماية لبنان من تداعياتها في حين أن حزباً لبنانياً أساسياً يشارك مباشرة في النزاع السوري. فـ"حزب الله" يستفزّ بذلك من يتلقّون قنابله ورصاصاته كي ينقلوا الحرب إلى عقر داره، أي إلى وطننا المشترك. يحصل هذا، ويا للأسف، بدعم من الحرس الإسلامي في إيران.

فخامة الرئيس،

من الواضح أن المسكّنات لم تعد كافية. علينا حماية لبنان من منحدر شديد الإنزلاق. ونعتبر أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أبدت القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك إيران، استعداداً لاتخاذ الخطوات الضرورية. الخطوط العريضة موجودة، فقد جرى تحديدها في الإعلان الوطني الذي صدر بصورة مشتركة عن مختلف الأفرقاء السياسيين العام الماضي، ويُعرَف بإعلان بعبدا. لقد أكّد هذا الإعلان الهدف المتمثّل بصون أمن لبنان من تداعيات الأحداث في سوريا، واعتماد الحياد في التعاطي مع النزاعات والتحالفات الإقليمية والدولية؛ واستكمال تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1701.

يقتضي ذلك، اتّخاذ خطوات يجب الاتفاق عليها من خلال عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن أو مؤتمر دعم على نطاق أوسع،

وإعلان التزام معلن من جميع البلدان الأخرى، بما في ذلك إيران، بتحييد لبنان بحسب ما ينص عليه إعلان بعبدا. ووضع حد لكل المشاركات المسلّحة للجماعات والأحزاب اللبنانية، بما في ذلك "حزب الله"، في النزاع السوري. وفرض الجيش والقوى الأمنية اللبنانية سيطرة فعلية على الحدود مع سوريا، بدعم من الامم المتحدة كما هو منصوص عليه في القرار 1701. والطلب من مجلس الأمن الشروع في تطبيق القرار 1701.

فخامة الرئيس،

هذه قضية لبنان، وسنفعل كل ما في وسعنا لحشد كل الدعم الذي تحتاج إليه وتستحقه. ويتوقّف نجاحنا أو فشلنا على القرارات التي يتّخذها ليس الشعب اللبناني وحسب، إنما الآخرون أيضاً، بما في ذلك شخصكم الكريم. إن هناك الكثير من المشكّكين بإيران في لبنان والمنطقة. نأمل في أن تثبت خيارات إيران في لبنان أنهم على خطأ. ■

مع فائق المودّة،

محمد شطح